

The Maghreb

and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي

والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة"،
بالدوحة - 17 و 18 فبراير/شباط 2013

الجغرافيا السياسية في المنطقة المغربية بمقياس "الربيع العربي"

خديجة محسن فينان

متخصصة في العلوم السياسية، بجامعة باريس الأولى (بانتيون السوربون)، وبمعهد الدراسات
السياسية بباريس (IEP)، وباحثة مشاركة بمعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية (IRIS)

على غير موعد، ومن الشارع، انبثقت الثورات العربية عام 2011؛ ثورات لم تكن نتيجة تغييرات من داخل الأنظمة الحاكمة، فتلك الأنظمة زالت بتأثير موجة قوية نابعة من داخل المجتمع. كان لكل بلد من البلدان المغاربية وجهة هو موليتها، فلكل إيقاعه الخاص به والذي حددته عوامل التاريخ، والبنية الاقتصادية، والنظام السياسي، والإكراهات الخارجية الخاصة بكل دولة مغاربية على حدة.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين الأقطار المغاربية، فقد عرفت عملية إعادة التشكيل هنا وهناك تفاعلاً؛ وتعتبر الحالة التونسية حالة صالحة لدراسة الانتقال من الاستبداد نحو التحول الديمقراطي، وتم ذلك من خلال القطيعة المؤسسية ومن خلال التوافق بين التشكيلات السياسية المختلفة.

ومع أننا نلاحظ سعي الدول المغاربية نحو التماثل فيما بينها في البداية؛ إلا أن توجهات كل بلد تركزت في النهاية على دينامياته الداخلية. باتت الحكام يحاولون، مهما كانت التحديات، الإجابة على مطالب المواطنين التي عبرت عنها مثلاً: "المنسقية الوطنية للتغيير والديمقراطية" (CNCD) في الجزائر، أو عبرت عنها حركة 20 فبراير في المغرب. ويبدو أن القضايا الجيوسياسية الإقليمية أصبحت ثانوية بالنسبة لتعبئة الجماهير وتصميمها على تغيير النظام السياسي.

ولن نجد نكراً لاتحاد دول المغرب العربي قبل فبراير/ شباط 2012 حين جعل الرئيس التونسي المنصف المرزوقي موضوع الاتحاد على جدول أعماله. بيد أن هذا المشروع أجهض كما أجهضت محاولات أخرى للالتفاف على قضية الصحراء الغربية. ولكي نفهم بشكل أفضل مركزية هذه القضية التي ما فتئت تشكل عقبة أمام بناء اتحاد المغرب العربي، فمن الجدير بنا أن نعود إلى أصولها وتطورها لنفهم صعوبة التغلب عليها.

الرئيس المنصف المرزوقي وتنشيط اتحاد المغرب العربي

تعود بداية وحدة المغرب العربي إلى أواسط عشرينيات القرن الماضي؛ حيث كان توحيد دول المنطقة في كيان متماسك هدفاً أساسياً في سبيل مقاومة الاستعمار. ومن هذا المنطلق، تم تأسيس لجنة التحرير المغاربية بالقاهرة، وشجع ذلك التأسيس بمؤتمرين نظمهما قادة الحركات الوطنية المغاربية في القاهرة سنة 1945، وفي طنجة سنة 1958.

وبعد حصول الدول المغاربية على استقلالها جاءت ساعة الجدل حول الحدود الموروثة عن الاستعمار، بل إن أكبر بلدين وهما المغرب والجزائر تنافسا على زعامة المنطقة. ومما زاد الطين بلة أن نظامي الدولتين مختلف سياسياً اختلافاً جذرياً. كان للجزائر خيار اشتراكي واضح كما اختار المغرب وبشكل لافت توجهها نحو الغرب. وكان من تأثير هذه الخلافات أن وقع نزاع مسلح بين المغرب والجزائر، أو ما بات يعرف بحرب الرمال في أكتوبر/ تشرين الأول 1963. واتسمت هذه الفترة كذلك باستقلال موريتانيا (1960) الذي عارضه المغرب معتبراً أن أراضي موريتانيا، التي كانت خلال فترة الاستعمار جزءاً من أقاليم ما وراء البحار الفرنسية، ما هي إلا جزءاً من التراب المغربي كان تابعاً للدولة العلوية قبل أن يقطعه المستعمر الفرنسي.

تأخر حلم الشعوب المغاربية حتى 17 فبراير/ شباط 1989، تاريخ توقيع معاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد دول المغرب العربي التي وقعتها الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا). كان الهدف أن تصبح المنطقة المغاربية قوة إقليمية اقتصادية وسياسية. غير أن هذا المشروع سيبقى حبراً على ورق بغض النظر عن خمسين اتفاقية تم توقيعها، وبغض النظر كذلك عن بعض الفعاليات العلمية والثقافية وبعض زيارات العمل التي نظمت على المستوى الدبلوماسي. ومنذ ما يناهز الأربعين عاماً ظل نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وبين الجزائر عقبة كأداء في سبيل تحقيق الاندماج الإقليمي المغربي.

منذ 1989 قيم بالعديد من المحاولات للالتفاف على العقبات السياسية القائمة وذلك سعياً لتحقيق مشروع الاندماج المغربي؛ ففي رأس لانوف بليبيا مثلاً، وفي عام 1991، ولتجنب القضايا السياسية، تمت المصادقة على إنشاء منطقة التجارة الحرة، تمهيداً لسوق مغاربية بحلول عام 2006.

أعاد رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي تفعيل مشروع الاتحاد المغربي في فبراير/ شباط 2012 عندما زار دول المنطقة، وصرح وهو بالرباط قائلاً: "سنعمل هذا العام على إعادة اللحمة مع إخواننا في الجزائر، والمغرب وليبيا وموريتانيا من أجل إحياء حلم اتحاد المغرب المجدد منذ سنوات (...). وأمل أن تكون سنة 2012 سنة اتحاد المغرب العربي".

وتتناغم تصريحات الرئيس المرزوقي هذه مع رغبة الملك محمد السادس في إنشاء "نظام مغاربي جديد يأخذ في الاعتبار التغيرات التي حصلت في ليبيا وتونس".

وفي الواقع فإن العديد من العوامل قد ساهمت في عودة ظهور المشروع المغاربي في فبراير/ شباط 2012. فمن جهة، يمارس رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي مهامه الرئاسية في سياق تشكل سياسي خاص. كما شارك حزبه السياسي، المؤتمر من أجل الجمهورية (CPR) في انتخابات المجلس التأسيسي الوطني في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2011؛ فحصل على المركز الثاني من حيث عدد المقاعد. وقد انتخب السيد المرزوقي في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2011 على رأس هرم السلطة التونسية، التي تتقاسمها "الترويكا" المكونة من إسلامي حزب النهضة المتصدرة للحلف الثلاثي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي "التكتل". لكنه وعلى مدى أشهر، بدأت علامات التصدع تظهر على فرقاء هذا التحالف برؤوسه الثلاثة. وبما أن المنصف المرزوقي يدرك أن لديه نطاقا محدودا جدا في مجال السياسة الداخلية فإنه يحاول خوض معركة وإثبات الذات على المستوى الإقليمي من خلال تفعيل اتحاد المغرب العربي، وهو الموضوع المتجدد في السياسة الإقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما أن مشروع الاتحاد المغاربي يأتي أيضا في مقدمة المشهد بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلدان المغرب العربي. فعجلة عملية الانتقال التونسية متوقفة بسبب الأزمة الاقتصادية. فالاقتصاد لم يعرف انطلاقاته بعد الثورة، ومن الطبيعي أن تتجه تونس في هذا المجال الاقتصادي نحو الدول لأوروبية التي تعرف جيدا الأزمة التونسية لكنه قد لا يكون في مقدورها المساعدة في تنمية البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فالمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر شريك اقتصادي للمنطقة المغاربية، رمزية أكثر مما هي حقيقية، ولا يمكنها أن تقدم أجوبة للتحديات الاقتصادية مما يسمح بخلق وظائف عمل.

وبإعطاء الاتحاد المغاربي دفعا جديدا يعول السيد المرزوقي على الدور المفيد لهذا الاندماج الإقليمي. وفي شكله الحالي، فإن المغرب العربي عبارة عن مجموعة أسواق ضيقة ومجزأة. ويمكن أن يؤدي الاندماج المغاربي إلى خلق سوق إقليمية تناهز 90 مليون مستهلك، كما سيسمح باستغلال ريع اقتصادي هام سيجعل من المنطقة فضاء استثماريا جذابا. وتبدو تونس ما بعد الثورة أكثر مقبولة لإحياء مشروع مغاربي متكامل المغرب؛ فليس في طموحها أن تقود المنطقة لذلك لا تخوف ولا حساسية من المبادرة التونسية.

وعلى هذا الأساس يبدو أن الوقت مناسب؛ فبعد عام على الثورة التونسية، التي كان هدفها الرئيس تصحيح التعوق الديمقراطي، ربما أُرِف وقت تصحيح عدم الاتساق الإقليمي. فالكثير من الملفات لا زال عالقا؛ خاصة منها ما يتعلق بحرية حركة الأشخاص والبضائع، فضلا عن مكافحة الإرهاب. وفي هذه المعركة، فإن الدول المغاربية ليست على قدم المساواة، فالمغرب مثلا ظل مغيبا عن المبادرات الإقليمية التي ترعاها الجزائر والمرتبطة بمسألة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

على الرغم من الفوائد التي قد يتحصل عليها الرئيس التونسي، إلا أن الخلاف بين الجزائر والرباط يظل أكبر عائق أمام الاتحاد المغاربي. ويعرف المنصف المرزوقي أكثر من غيره أنه بدون حل النزاع بين الجزائر والمغرب، فإن بناء المغرب العربي يظل ضربا من الأماني. إن السيد المرزوقي يحذو في تصوره لتفعيل الاتحاد المغاربي حذو التصور الأوروبي، إذ يريد المرزوقي تسليط الضوء على المصالح الاقتصادية التي تربط بين دول الاتحاد أكثر من الجوانب السياسية التي ربما يتم الاهتمام بها في وقت لاحق. وفي إشارة منه إلى النزاع حول الصحراء الغربية، قال المنصف المرزوقي: "عندما يكون لديك مشكلة ويصعب عليك أن تتغلب عليها، حاول أن تلتفت عليها وتجعلها بين قوسين". وبالنسبة للمرزوقي، لا ينبغي أن يجعل من تسوية نزاع الصحراء شرطا مسبقا لفتح أي حوار. بل إنه يدعو إلى "مغرب للحريات" من شأنه أن يشكل فضاء للتنقل الحر ويسمح بتداول الاستثمار والإقامة والدراسة لجميع المغاربة. وتأتي هذه المكاسب لتتضاف إلى المزايا الاقتصادية.

ليس المنصف المرزوقي الوحيد ضمن السياسيين المغاربة الطامحين إلى إيجاد نمو مغاربي اندماجي. ففي مقال منشور في صحيفة لوموند الفرنسية، أثار وزير الاقتصاد والمالية المغربي نزار بركة فكرة إنشاء "ميثاق للنمو عابر للمنطقة المغاربية"، وهذا الميثاق حسب الوزير المغربي: "سيتجاوز أجناس التنافس السياسي الخاصة، تحت شعار رؤية مشتركة ومشروع اتحادية: من شأنه تحقيق الرخاء المشترك للجميع وإنشاء شراكة موثوق بها في جنوب البحر الأبيض المتوسط". (1)

في الواقع، فإن مزايا اندماج الاتحاد المغاربي الاقتصادية معروفة. وقد أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية أن تكامل اقتصادات المنطقة يمكن أن ينجح عنه سنويا ما يقرب من نقطتين إضافيتين لصالح الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

وبالتأكيد، فإن هذا النمو لن يمتص البطالة في المنطقة تماما، لكن هذه الأرقام تشكل حلما مريحا في أوقات الشدة. إنها أرقام تكشف كم هي هائلة تلك التضحية التي تدفعها الشعوب المغاربية وقد باتت رهينة لدى الطبقات السياسية المصرية على الربط بين فتح الحدود لأهداف تجارية وإنسانية وبين الصراع بين الجزائر إلى المغرب الذي مضى عليه ما يقارب الأربعين عاما.

إن التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي (باستثناء النفط) منخفض للغاية؛ إذ لا يمثل إلا نحو 2.5% من التبادل التجاري الخارجي، وهو بذلك من أقل معدلات التبادل التجاري الإقليمي في العالم. فعلى سبيل المثال، يمثل التبادل التجاري داخل الاتحاد الأوروبي 60% من إجمالي التبادل التجاري بين بلدان تلك المنطقة، وهو 22% بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا للأمم (ASEAN)، و 20% لبلدان السوق المشتركة في أميركا اللاتينية (ميركوسور). (2)

وهذه النتيجة تجعل من الاندماج المغاربي ضرورة مطلقة، وخاصة في مناخ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مختلف البلدان في المنطقة. ومع ذلك، ولتحقيق هذا الاندماج، لا بد أن تكون للطبقة الحاكمة إرادة سياسية قوية للتغلب على الخلافات بين أكبر دولتين المنطقة. يمكن للحراك الديمقراطي القائم أن يخلق بناءً فوق/وطني، لكن هذا الحراك لا يكفي لإنجاح هذه الخطة الإقليمية، ثم إن أسباب تجاوز العراقيل تبدو هزيلة. وفي الواقع، فإن الأسباب التي جعلت الدول تعارض الاندماج لا تزال قائمة، ولم يتم استدراكها من طرف الجهات السياسية الفاعلة. والتوتر الحاصل بسبب قضية الصحراء الغربية خير دليل على ذلك.

صراع الصحراء الغربية.. عقبة رئيسة أمام إنشاء مغاربي مندمج

تعرض هذه المنطقة الواقعة شمال غرب أفريقيا لنزاع بين المغرب وبين دعاة الاستقلال الصحراويين في جبهة البوليساريو. فالصحراء الغربية: مستعمرة إسبانية سابقة، وفي سنة 1884، وضعت إسبانيا تلك الأراضي تحت حمايتها. كما أسست هنالك مراكز تجارية وخلقت لها وجودا عسكريا. وتتوزع الصحراء الغربية إلى منطقتين رئيسيتين هما: وادي الذهب والساقية الحمراء. وحتى عام 1912، تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب، قاتل العديد من القبائل من الصحراء الغربية إسبانيا، القوة الاستعمارية، وذلك بمساعدة من سلطان المغرب.

إن العلاقات بين الصحراء الغربية والمغرب قديمة؛ ففي القرن السادس عشر، دشنت دولة السعديين، الذين حكموا المغرب من 1554 حتى 1660، فترة من النفوذ المغربي في الصحراء الغربية. وقد تجلّى هذا التأثير في تقديم بعض القبائل التي تعيش في الصحراء ولاءهم للسلطان المغربي.

وفي سنة 1966، دعت الأمم المتحدة إسبانيا إلى مغادرة الإقليم وفقا لمبدأ تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت رقابة الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يوضع ظهور قضية الصحراء الغربية في سياق تصفية الاستعمار في ستينيات القرن الماضي. كما أن حق تقرير المصير أمر قد شرعته الأمم المتحدة، والاستقلال حق معترف به، إلا أن اندماج شعب في دولة أخرى لا يمكن أن يتم دون أخذ رأي ذلك الشعب في الاعتبار. وفي هذه الفترة تم تحديد مناطق النفوذ الاستعماري من قبل الإدارتين الفرنسية والإسبانية، وفي حالة الصحراء الغربية ستصبح حدودا موروثة عن الاستعمار.

يمكن إرجاع أصل هذا الصراع مرة أخرى إلى الإرث الاستعماري والمنازعات المتعلقة بالحدود الصحراوية التي رافقت استقلال المغرب (1956) والجزائر (1962). في الماضي طالب الرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد داداه بالأراضي التي يسكنها البدو الرحل على اعتبار الروابط الاجتماعية والعرقية التي تربط الصحراويين بموريتانيا. وظلت عبارته "نحن جميعا صحراويون" شهيرة.

وفي سياق استقلال دول المنطقة، وعندما طلبت الأمم المتحدة من إسبانيا مغادرة الصحراء، كان ثمة إجماع حول ضرورة التخلص من الاستعمار، وهو إجماع تشكل من الهيئات الدولية وكذلك من المغرب وموريتانيا والجزائر. لكن هذه الجبهة فشلت في إقناع إسبانيا بمغادرة الصحراء، بل إن هذه الجبهة تفتتت فجأة سنة 1974، عندما بدأ المغرب بمفرده حملة دبلوماسية ضد إسبانيا. وبعد ذلك بعام، وفي سنة 1975، وبعد وفاة الجنرال فرانكو، خرجت إسبانيا من الصحراء، مما تسبب في وضع المغرب يده على الأراضي الصحراوية.

ومنذ ذلك الحين يتنازع المغرب وجبهة البوليساريو، السيادة على الإقليم معتمدين على مرجعيتين قانونيتين غاية في التناقض. فالرباط تعتمد على "الحقوق التاريخية" داعية إلى الحفاظ على الحدود الكائنة قبل الاستعمار، وتستند جبهة البوليساريو على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وهناك عامل إضافي أسهم في تعقيد الوضع؛ فالمغرب، الذي وقع على النصوص المتعلقة بتقرير مصير الشعب الصحراء، يستند أيضا إلى "الحقوق التاريخية" وإلى رؤية علال الفاسي وحزب الاستقلال التي تقوم على مفهوم "المغرب الكبير". ووفقا لرؤية علال الفاسي فإن المملكة المغربية تشمل جزءا كبيرا من الصحراء الإسبانية كما تشمل وموريتانيا وشمال غرب مالي فضلا عن منطقة إفني، ومدينتي سبتة ومليلية. فهذا التصور للأراضي المغربية يقوم على أساسي روابط تاريخية وحقوقية جمعت المملكة المغربية في الماضي مع هذه الأقاليم.

في نهاية ستينيات القرن الماضي قرر المغرب إدراج مسألة الصحراء في سياق إقليمي. فتشكلت جبهة مغربية مشتركة ضد القوة الاستعمارية الإسبانية. ولتسهيل تحقيق هذا الهدف غضت الرباط الطرف عن ادعائها أجزاء من الأراضي الجزائرية كما اعترفت بموريتانيا. وبالنسبة للمغرب، فإن هذه "التنازلات" التي خص بها الجزائر وموريتانيا لا تشمل الصحراء الغربية؛ فالمغرب يسعى، ومهما كان الثمن، إلى "استعادة" حوزته الترابية.

واعتمادا على صيانة حوزته الترابية ورجوعا إلى مفهوم المغرب الكبير فإن الرباط تقدم وبشكل ضمني تخليها عن بعض مطالبها حفاظا على البعض الآخر.

تدخل فاعلين مغاربة في الصراع

إن الصراع في الصحراء الغربية يخفي تنافسا شديدا بين الجزائر والمغرب على الهيمنة والزعامة في المنطقة المغربية. ومع أن بداية الصراع تزامنت مع فترة هدنة بين البلدين. وتمشيا مع استراتيجية الهدنة فإن الجزائر رفضت في البداية مساعدة جبهة البوليساريو. إلا أنه وبعد إعلان المغرب عن المسيرة الخضراء (مسيرة سلمية اتجهت نحو الصحراء دعا لها الملك الحسن الثاني وشارك فيها 350 ألف مغربي) لاسترداد ما ترى الرباط أنه "الأقاليم الصحراوية التي تم استقطاعها من المغرب"، فقد تغير عندها موقف الحكومة الجزائرية بشكل ملحوظ. كشفت المبادرة المغربية بالزحف على الصحراء الغربية نبذا لمبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي. وعندها برزت مخاوف الجزائر للوجود؛ وهي مخاوف كانت الجزائر تظن أنها دفنت بعد اعتراف المغرب باستقلال موريتانيا، وبعد اتفاقية إفران التي اعترفت المغرب بموجبها بأحقية الجزائر في إقليم تندوف. ومما زاد الخوف الجزائري أن الاتفاقية المذكورة لم تتم المصادقة عليها. وكانت المؤسسة العسكرية الجزائرية تدفع بالسلطة التنفيذية نحو التصعيد مع المغرب. فبالنسبة للمؤسسة العسكرية الجزائرية يعني الاستسلام للمبادرة المغربية المتمثلة في "الزحف على الصحراء" أن الجزائر غير آمنة من التعرض لمطالبات أخرى من قبل المغرب، مطالبات قد تتعلق بأجزاء معينة من الصحراء الجزائرية.

أما الفاعلان الإقليميان الآخران، ليبيا وموريتانيا، فقد عرفا مواقف متغيرة من الصراع. كانت ليبيا أول دولة دعمت جبهة البوليساريو عسكريا وماليا قبل أن تتخلى عن تلك الخطط وتقترب من المغرب. وفي المقابل، فإن انخراط موريتانيا في هذا الصراع كان ذا معنى مختلف. كان لموريتانيا وحتى عام 1978 نصيب من الصحراء الغربية حيث ضمت إلى أراضيها محافظة جنوب الصحراء الغربية (تيرس الغربية) فصارت جزءا من الأراضي الموريتانية، وهو أمر جعل منها على المستوى الإقليمي حليفا للمغرب. ولكن بعد الانقلاب العسكري في يوليو/تموز 1978، لم يعد لموريتانيا، الحلقة الضعيفة في هذا المنطقة المغربية الفتية، من وسائل متابعة الحرب، على الرغم مما كانت تجنيه من فوائد أثناء الحرب متمثلة في توحيد الصفوف حول النظام وفي التغلب على الانقسامات العرقية والقبلية.

وخارجا عن ادعاءات كل طرف أحقيته في الصحراء، فإن هذا الصراع يكشف بوضوح عن أكبر لاعبين وهما: المغرب والجزائر اللذان يتعارض نظامهما السياسيان في كل شيء. وباختيارها الدفاع عن جبهة البوليساريو، وتقديمها للجبهة ملاذا رمزيا يقع قرب تندوف، وبتوفيرها وسائل لشن الحرب ضد المغرب، ظهرت الجزائر وكأنها تسلط الضوء على التزامها بـ"حماية" ثورتها وعلى إدانة كل ما من شأنه أن يهدد هذه الثورة. وتضع الجزائر نفسها في موقف دفاعي يسعى إلى حمايتها الذاتية مما تعتبره سببا في زعزعة استقرار نظامها وإمكانية اقتطاع النظام الملكي المغربي لجزء من أراضيها. وقد وظف النظام الجزائري إدارته لهذا الصراع في تسيير التوازنات الدقيقة جدا بين مؤيدي ومعارضتي الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي داخل مؤسسة الجيش والأمن العسكري.

ظل الصراع في الصحراء الغربي دمويا حتى ثمانينيات القرن الماضي، ومع ذلك فإن هذا الصراع أصبح وسيلة مثلى لكي يعزز العرش المغربي شرعيته، ويدفع بالشعب إلى الالتفاف حوله بعد الأزمات التي عرفها المغرب في سبعينيات القرن الماضي والتي تميزت بأعمال شغب وإضرابات عمالية وطلابية وبمحاولتين انقلابيتين استهدفتا الملك الحسن الثاني الذي نجح في فك عزلة النظام الملكي، وفي جعل قضية الصحراء قضية وطنية تسمح له باستئناف الحوار السياسي مع المعارضة اليسارية التي كانت قد توقفت منذ 1965. كما ساعد هذا الصراع الملك الحسن الثاني أن يدفع بالمؤسسة العسكرية بعيدا عن مراكز القرار السياسي الذي عبر أكثر من مرة عن رغبة في الاستيلاء على السلطة. وبدلا من التعامل مع الصراع في الصحراء على أنه مشكلة إضافية تولدت في وقت صعب، فقد جبر الحسن الثاني هذا الصراع لصالحه، وتمكن من تحقيق مصالحة مع معارضيه الذين سينزعون عن التشكيك في النظام الملكي مقابل مشاركتهم المحدودة جدا في تسيير بعض المؤسسات. وقد كان موقف الملك الحسن من الصحراء محل تقدير مغربي داخلي؛ لذلك ظل الملك يرفض دائما أي مفاوضات حول هذا الملف ويعتبره قضية سيادية. ومع ذلك، فإن المسلحين الصحراويين وبفضل خبرتهم الميدانية قد أحقوا أكثر من ضرر بالجيش الملكي المغربي.

طفرة الثمانينيات: الاستراتيجية المغربية الجديدة

حاول الحسن الثاني سنة 1981، تغيير ميزان القوى لصالح بلده. فإذا كانت استمرارية الصراع قد أسفرت عن التفاف شعبي حول العرش، وهو التفاف كان ضروريا للنظام الملكي، فإن هناك استراتيجية أخرى فرضت نفسها ومن شأنها الحد من قوة مقاتلي جبهة البوليساريو. اختار المغرب في هذه الظرفية استراتيجية دبلوماسية وعسكرية وسياسية؛ حيث قبل الملك الحسن الثاني أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي مبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي، وبذلك حقق هدفا هاما وهو الحد من عزلة بلاده على المستوى الدولي. وفي نفس الوقت بنى المغرب جدارا دفاعية لحماية المناطق الصحراوية المأهولة والغنية بالفوسفات ضد هجمات الصحراويين. وبهذا الاعتراف حول الحسن الثاني الصراع من حرب عصابات تقودها البوليساريو إلى حرب الاستنزاف، كما جعل الصراع في سياق القانون الدولي.

وبالنسبة للملك فإن هذه الاستراتيجية تحظى بدعم خارجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا) ولذلك ربما كان الشعور السائد مغربيا أن هذه الاستراتيجية لا يمكنها إلا أن تحقق الفوز في هذا الصراع. في عام 1988 عزز حدثان جوهرين من هذا الشعور وذلك حين أعادت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط بعد اثني عشر عاما من القطيعة. أما الحدث الثاني فقد تمثل في الأزمة العميقة التي مرت بها قيادة جبهة البوليساريو بعد أن وضعت قبيلة الرقيبات يدها على التنظيم مقصية القبائل الصحراوية الأخرى من قيادة الحركة. حينها عاد الكثير من الصحراويين تاركين مخيمات الجبهة بتندوف وعائدين أفواجا وأفرادا إلى المغرب وملبيين نداء الملك الحسن الثاني: "إن الوطن غفور رحيم".

وأمام هذا التكتيك الحربي الجديد لم تفتأ جبهة البوليساريو والجزائر تعلنان وبشكل متجدد التزامها بضرورة تنظيم استفتاء حول تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة.

البحث عن الخروج من الأزمة

في سبتمبر/ أيلول 1991 أعلن عن اتفاق وقف إطلاق النار والذي ينص على تنظيم استفتاء استشاري في يناير/ كانون الثاني 1992. إلا أنه استفتاء لم ير النور قط بسبب غياب التوافق بين الطرفين حول طبيعة الجمهور الناخب. وكانت شكوك كل طرف تجاه الآخر سببا في عرقلة الاتفاق، كان كل طرف يزيد حسب هواه اللائحة الانتخابية المحتملة والتي ستصوت على مصير المنطقة محل النزاع. فبالنسبة لجبهة البوليساريو لا بد أن يؤخذ في عين الاعتبار التعداد السكاني الذي أجرته إسبانيا سنة 1974. وبالنسبة للمغرب، كان من الضروري إدراج الصحراويين الذين هاجروا إلى المغرب وموريتانيا منذ عام 1950 إلى المغرب لأسباب اقتصادية أو سياسية.

بين هذين الخيارين هناك أكثر من مائة ألف صوت على المحك، وهم بدون شك سيحدثون تغييرا في حالة تسجيلهم لإجراء التصويت. ولإعطاء دفعة لعملية السلام المتوقفة تم تعيين جيمس بيكر مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء سنة 1997. قدم بيكر في ثلاث مرات خططا للخروج من الأزمة وذلك في سنوات: 2001 و2002 و2003، واستندت هذه المقترحات على عملية تدريجية: ففي الفترة الأولى، وستكون من 4 إلى 5 سنوات، يعطى للصحراويين حكما ذاتيا في إطار سيادة الدولة المغربية. وبعد نهاية هذه الفترة، سيحدد الاستفتاء على تقرير المصير لمن ستكون السيادة على الإقليم. وفي

الحقيقة لم يكن طرفا الصراع راغبين في إيجاد مخرج من الأزمة انطلاقا من مقترحات جيمس بيكر المختلفة. وظل كل طرف يراوح حول رؤيته المركزية للصراع ويرى أنه في موقف المنتصر على الطرف الثاني. اختار الحسن الثاني وقبل وفاته بقليل الحكم الذاتي، ولما تولى ابنه الحكم مكانه جعل من مبدأ الحكم الذاتي عام 1999 وسيلة لتسوية النزاع، مقصيا بشكل ضمني حق تقرير المصير. إن المغرب، ومنذ 1966، ظل موقفه متأرجحا بين تقرير المصير وبين الحكم الذاتي، بالنسبة لوضعية الصحراء في نطاق المملكة المغربية.

إذا كان لهذا الخيار فوائد بالنسبة للمغرب، فإنه ينطوي أيضا على مخاطر. فبالنسبة للرباط، يمكن لإقرار تقرير المصير أن يؤدي إلى استقلال الصحراء. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تم قبوله من جانب مختلف الفاعلين، فإن من نتائجه وضع حد لصراع يعرقل بناء المغرب العربي ويغذي باستمرار الخلاف بين الجزائر والرباط. ومع ذلك، فإن هذا الحكم الذاتي يعني للمغرب، تحولا نسبيا لمجاله الترابي ولنظامه الداخلي مما قد يؤثر على هويته السياسية. في حالة حكم ذاتي ممنوح لهذا الإقليم سيضطر المغرب إلى التوفيق بين سيادة شكلية للدولة وبين حكم ذاتي حقيقي لأشخاص يحتاجون لتأكيد حقهم في الاستقلال. إذا منح المغرب الحكم الذاتي للصحراء، فمعناه أن الرباط تعترف ضمنا بهوية صحراوية، وهو ما ظلت تدعو له جبهة البوليساريو منذ سبعينيات القرن الماضي وظل المغرب ينفيه. ويمكن أن ينظر إلى هذا على أنه انتصار جزئي للجبهة من حيث الاعتراف للصحراويين بهوية غير الهوية المغربية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يسمح هذا الخيار بجذب بعض المغاربة ممن يميل إلى تأكيد هويته أو ببساطة إظهار خصوصيته. وإذا ما حدث هذا، فإن الحكومة المركزية يمكن أن تنقسم لصالح هويات وحريات محلية. ومن غير المستبعد أن يؤثر هذا البناء المؤسسي الجديد على النظام الملكي الذي أسس دوره على مفهوم الوحدة الوطنية.

بيد أن التناغم بين جبهة البوليساريو والجزائر بشأن استفتاء تقرير المصير بوصفه وسيلة لحسم هذا الصراع يرجع إلى أسباب أيديولوجية هي أساس التزامهما بهذا المبدأ. بالنسبة للجزائر، فإن الدفاع عن تقرير المصير أمر طبيعي ما دامت نشأة الدولة الجزائرية نفسها سنة 1962 كانت نتيجة استفتاء تقرير المصير. والجزائر تنظر إلى المعركة التي تخوضها جبهة البوليساريو على أنها معركة لتصفية الاستعمار، كما أن الجزائر لم تدعم الشعب الصحراوي رسميا إلا لكونه يصبو لحقه في تقرير المصير، لذلك ما فتئت تكرر اعتماد أسلوب تقرير المصير بالنسبة للصحراويين. وبالنسبة لجبهة البوليساريو، التي استلهمت كل الأساطير المرتبطة بالمقاومة لدى حركات التحرر في العالم الثالث، فإنها لا تزال مصرة على أن الصحراء أرض واقعة تحت الاستعمار، فالبوليساريو إذن لا تستطيع أن تتخلى عن دعوها حول مبدأ تقرير المصير.

تحول أشكال الصراع في الصحراء الغربية

أعلن المغرب سنة 1976 عن أن الصحراء الغربية "أرض مسترجعة" للمملكة، وعين عليها إدارة، كما شملتها الاستحقاقات الانتخابية المغربية في الوقت الذي لم تكن الأمم المتحدة قد أعطت رأيها في مصير هذا الإقليم. حرصت الرباط على خلق حقائق لا رجعة فيها؛ ويعني ذلك منح الصحراويين الذين اختاروا البقاء في المنطقة رفاهية لا نجددها في مناطق مغربية أخرى. كما يهدف المشروع إلى جذب أولئك اللاجئين الصحراويين في تندوف، ومن جهة أخرى تعطي الرباط للمجتمع الدولي فكرة عن أن المغرب قد طور الصحراء واستثمر فيها مبالغ طائلة، وبالتالي لا يمكن لهذا الإقليم إلا أن يكون مغربيا. أخذت المملكة المغربية على عاتقها القيام بسلسلة من الإنجازات من شأنها تطوير الإقليم اقتصاديا. وعلاوة على ذلك، ومن أجل إنشاء تداخل وامتزاج بشري شجعت المملكة المغربية الهجرة الداخلية؛ فاستقر العديد من المغاربة في الصحراء. وفي المجال الديموغرافي من شأن هذا التداخل والامتزاج أن يجعل السكان من أصول صحراوية أقلية في المنطقة، وقد يشكل انتزاعا تدريجيا لهيمنتهم ومحو لخصوصيتهم تدريجيا، وبالتالي قضاء على هويتهم.

ولنجاح هذا المخطط السكاني الاندماجي اعتمد الحسن الثاني لإدارة الإقليم الصحراوي على نخبة صحراوية، وأغلب هذه النخبة من قبيلة تكنة، وهي قبيلة صحراوية معروفة في فضاء الساقية الحمراء، وبعض بطون هذه القبيلة كثيرا ما قدمت الولاء لسلطين المغرب. وقد جعل الحسن الثاني من أبناء هذه القبيلة نخبة محلية، معطيا استمرارية للعلاقات التقليدية التي تجمعهم بالسلطة المغربية. وفي مقابل ولائهم ووفائهم فقد ربطهم بالأعمال الأكثر ديناميكية في المنطقة: التجارة وصيد الأسماك والبناء. وتدرجيا، تم منح هذه الامتيازات لصحراويين آخرين ممن ساعدوا الملك في إدارة المنطقة سلميا. فأعطاهم الحسن الثاني وظائف أو عينهم من بين "مستشاري الملك". وبهذا استقطب الحسن الثاني نخبة تمنحه دعما من جهة وتشكل واجهة من جهة أخرى. وقد جعل الحسن الثاني من الأمر رمزا للنجاح الممكن وإدماج الصحراويين في النظام السياسي المغربي.

إلا أنه مع الوقت ومع اعتلاء الملك محمد السادس للعرش تناقصت روابط المحسوبية المذكورة، وتغيرت العلاقات بين الأجيال الصحراوية الجديدة وبين الملك. فصار ينظر بشكل متزايد إلى الأجيال الصحراوية الشابة على أنهم مغاربة بشكل كامل، وتم التخلي التدريجي عن ممارسات الحسن الثاني ووزير داخلته ادريس البصري. وجنبا إلى جنب مع هذا، وفي غضون عقدين من الزمن، أصبحت الأجيال الصحراوية الشابة مشبعة بتجارب التغيرات التي تحدث في المغرب. كما أن بروز المجتمع المدني والمطالبات التي عبر عنها المغاربة في مجال حقوق الإنسان في تسعينيات القرن الماضي، وذلك بفضل الانفتاح النسبي للنظام السياسي الذي لا يمكنه أن يكون بمعزل عن سكان الصحراء.

ومنذ سنة 2005، صار أسلوب الصحراويين في المطالبة بالحقوق مختلفا كليا. فبتظاههم في مدن الصحراء الغربية، وفي مدينة العيون على وجه الخصوص، وبحرق العلم المغربي، وبتريدهم هتافات مؤيدة لتقرير المصير، فإن الأجيال الصحراوية الشابة أعادت تعريف نفسها فيما يتعلق بتاريخهم مقارنة مع الأجيال الصحراوية من النخب السابقة والتي تم تحييدها، وبالمقارنة مع المغاربة الذين من شأنهم أن يندمجوا ضمن نطاق الصحراء. والصحراويون إذا لم يجدوا أنفسهم ضمن السلطة المغربية، فإنهم لن ينضموا لجهة البوليساريو، وستبقى لمطالباتهم طابع المواطنة، حتى ولو رفعوا شبح تقرير المصير. ولهذا نجد إنهم من مرجعية جديدة: حقوق الإنسان، والحريات الفردية والسياسية والمساواة الدولية. ومع ذكر تقرير المصير فإنهم يشككون في استقلال مكن للصحراء، ويرفعون بالتالي سقف مطالبهم حتى يتم أخذها بعين الاعتبار. بدأت هذه الحركات الاحتجاجية سنة 1999، تظاهر سكان الصحراء الغربية للمطالبة بالتوظيف والحصول على السكن، معبرين عن شعور بالظلم فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروة الصحراوية. وغني عن القول إنه على الرغم من الطابع الاجتماعي والاقتصادي لاحتجاجاتهم فإن القضايا السياسية ظلت كامنة.

وفي سنة 2005، باتت الصحراء الغربية مرة أخرى مسرحا لدورة جديدة من الاحتجاجات التي أخذت طابعا أكثر تسييسا من السابق. فالمتظاهرون، ومن بينهم نشطاء حقوقيون مثل اعلي سالم التامك وكذلك أمانة حيدار، حكم عليهم بالسجن ستة أشهر قبل أن يتم إطلاق سراحهما بعد فترة وجيزة، بفضل الضغوط الدولية.

وفي سنة 2009، برزت من جديد مسألة العلاقات السياسية بين السلطة المغربية والصحراويين من خلال قصة الإضراب عن الطعام الذي قامت به أمانة حيدار. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، رجعت حيدار، رمز المقاومة الصحراوية، من نيويورك حيث حصلت على جائزة الشجاعة التي منحتها إياها مؤسسة "Train Foundation". وفي مطار العيون، ذكرت حيدار أن "الصحراء الغربية" هي محل إقامتها وتركت المربع الخاص بالجنسية فارغا. لكن السلطات المغربية رفضت دخول حيدار للصحراء الغربية وتم طردها إلى جزر الكناري. ولدى وصولها مطار لانزاروت، فإن هذه الصحراوية، ذات الاثنتين وأربعين عاما، رفضت أي مساعدة طبية، بل ورفضت الخروج من المطار وبدأت إضرابا عن الطعام استمر شهرا. وللتغلب على ما أصبح صادا سياسيا وديبلوماسية حقيقيا عرضت مدريد اللجوء السياسي أو الجنسية الإسبانية على السيدة حيدار، لكنها رفضت العرض. وقالت إنها لا تريد سوى العودة إلى ديارها بالصحراء وليست على استعداد لاعتبار الصحراء منطقة مغربية.

من خلال عناد الطرفين، أظهرت أمانة حيدار وكذلك الحكومة المغربية حدود معالجة قضية الصحراء الغربية على الصعيد الدولي. وفي الواقع، فإن مدريد والأمم المتحدة حرصا بشكل جدي على التعبير عن رأيهما بشأن هذه القضية. وبرفض دخول المناضلة الصحراوية، أراد المغرب أن يجعل المجتمع الدولي يدين موقف أمانة حيدار. وعلى العكس، فإن حيدار التي رفضت ما قدمته لها مدريد أرادت لفت الانتباه إلى انتهاك حقوق الصحراويين في إقليمهم الذي لم تحدد للأمم المتحدة طبيعة. ومن الواضح أن هذه الحلقة تظهر أن المواجهة والتفاوض بين الطرفين قد تغيرت طبيعتها. وبتحويل هذا النقاش إلى سيناريو فإن أمانة حيدار أظهرت للمجتمع الدولي طريقة تعامل المغرب مع الصحراويين. وبموجب البعد المتعلق بحقوق الإنسان، فإن المغرب ظهر كمن لا حول له ولا قوة. ولم يعد مدعوا لمحاربة خصمه التقليدي جبهة البوليساريو، بل صار أمام أفراد يرفضون باسم حقوقهم أن يروا هويتهم تنميع في سياق الأمة المغربية. فالمواجهة لم تعد حربا، بل أصبحت في سياق آخر، وهو سياق المواطنة وحقوق الإنسان.

وبعد ذلك بعام، واجهت السلطات المغربية نفس المسار، عندما حل خريف 2010 حين بنى الصحراويون مخيما سلميا عند "اكديم إيزيك" للتنديد بظروفهم المعيشية في الصحراء الغربية. وبعد إنشاء "لجنة مشتركة" تتألف من مندوبين عن السلطات المغربية وممثلين للسكان الصحراويين، فككت السلطات المغربية المخيم بالقوة، مدعية أنه قد سقط في أيدي عصابات المخدرات والمجرمين التي رهنّت بعض السكان الصحراويين ضد إرادتهم.

تأثيرات "الربيع العربي" على قضية الصحراء

إن هذه المطالبات الداخلة في سياق حقوق الإنسان كانت قد سبقت الاضطرابات التي وقعت في العالم العربي سنة 2011، إلا أنها فيما بعد تغذت على ما بات يسمى باسم "الربيع العربي". وما حدث في تأثير للربيع العربي في الصحراء الغربية يضاهيه ما حدث كذلك للسكان الصحراويين بتندوف. وهكذا، واستفادة من زخم الثورتين التونسية والمصرية ومع بداية الاحتجاج في المغرب التي رفعت حركة 20 فبراير شعاره، تم تنظيم مظاهرة في 5 مارس/ آذار 2011 في الوسط السياسي والإداري للمخيمات بتندوف (الرابوني). وهذا النداء الصادر عن مجموعات الشباب الثوريين يطالب بدعم جبهة البوليساريو الصحراوية لـ"الأراضي المحتلة". كما طالب كذلك بإجراء إصلاحات حكومية، وتغييرات في الجهاز الإداري للدولة والسلطة القضائية، ووضع حد للفساد، ومكافحة سرقة المال العام، وإصلاح قانون الانتخابات ومشاركة أكبر الشباب في الحياة السياسية، والسماح لناخبين أكثر لمباشرة تعيين أعضاء في البرلمان ورئيس الجمهورية العربية الاشتراكية الديمقراطية (RASD). وهذه المظاهرة التي لم يتم حظرها قد فقدت مصداقيتها من قبل سلطات البوليساريو التي أكدت أن ما حدث هو محاولة للتلاعب من جانب المغرب.

في الواقع، فإن هذه المظاهرة قد أيدتها حركة "خط الشهيد"، التي تتألف من منشقين عن حركة البوليساريو ويقومون في إسبانيا.

وهذا المثال يضاف إلى حركات العصيان الأخرى، يدل على حقيقة أن الآليات والمؤسسات القائمة والمراد منها تمثيل الصحراويين غير كافية على نحو متزايد. والصحراويون أينما كانوا لم يعودوا يجدون أنفسهم في الهيئات التي أنشأتها المملكة المغربية مثل: المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الذي أنشأه محمد السادس سنة 1992. أنهم لا يجدون أنفسهم كذلك وبشكل أكبر في البوليساريو وصاروا يختارون طرقا وسطى. وفي مدينة العيون كما هي الحال في تندوف، نشاهد منذ السنوات القليلة الماضية وبشكل أكثر منذ 2011، تنشيط نزاع الصحراء ولكن بأشكال احتجاجية جديدة. وكما هو الحال في تونس أو القاهرة، فإن الحراك السياسي صار يمارس ويفكر فيه بطريقة جديدة تماما من طرف النشطاء السياسيين والمواطنين، في سياق تظهر فيه حرية التعبير تدريجيا. إن الرأي العام صار يؤثر على اتخاذ القرار، وصار الرأي العام يُصنَع انطلاقا من المظاهرات المنظمة في الحيز الحضري. وفي الصحراء، كما هو الحال في بقية شمال أفريقيا، نشهد نهجا جديدا للسياسة يكرس ظهور المواطن. ولم يعد يمكن للمجتمع الدولي تجاهل ما يجري في هذا البلد أو في أي مكان آخر. وبذكر آثار البيئة الإقليمية والدولية، فضلا عن التطورات الداخلية التي تشجع الأطراف على أن تأخذ في الاعتبار "شعب الصحراء الغربية"، كما أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2012 يظهر هذا التغيير. ومن خلال اعتماد مفهوم الشعب، فإن التقرير يحاول تجاوز الجانب الثابت للحالة من خلال وضع عملية البحث عن حل للنزاع الصحراوي في ديناميات الربيع العربي. وفي المعنى الحديث للمصطلح، فإن الشعب بوصفه كيانا حرا ومستقلا، لا يمكن تهميشه أو إقصاؤه من المفاوضات الجارية والمتعلقة بالسيادة على الإقليم. فالشعب هو الذي سيعبر عن رغبته في نهاية المطاف في العيش إما بشكل مستقل أو إما جزءا من حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية.

الإحالات

Nizar Baraka ; « Deux ans après le printemps arabe, l'intégration économique du Maghreb est indispensable », Le Monde, supplément - 1 économique, 28 janvier 2013

Lahcen Achy, « Substituer des emplois précaires à un chômage élevé ; les défis de l'emploi au Maghreb ». Carnegie Papers. 2010 - 2

انتهى